Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No. 2 April 2026, pp.664-678

https://doi.org/10.31185/lark.4981

A Critical Deductive Analysis of the Economic Dimensions in the 2030 Sustainable Development Goals through the Lens of the Qur'an and Hadith

Asst. Lect. Hasanain Alaa Ansaf[1], Asst.Prof.Dr. Seyed Alireza Tabatabaei[2], Asst.Prof.Dr. Mohammed Taheri[3]

University of Religions and Sects/Qom-Iran[1]

University of Judicial Sciences and Administrative Services[2]

University of Religions and Sects/Qom-Iran[3]

hasanain108@uowasit.edu.iq

Received Oct 1, 2025 | Revised Oct 2, 2025 | Accepted Dec 21, 2025 | Online Apr.1, 2026

ABSTRACT

This study presents an inferential and critical analysis of the economic dimension goals in the 2030 Agenda for Sustainable Development (Goals 7, 8, 9, 10, 11, and 17) from the perspective of the Holy Qur'an and Hadith, which includes the Prophetic Sunnah and the narrations of Ahl al-Bayt (peace be upon them). The study aims to uncover the points of convergence and divergence between the Islamic Qur'anic vision of sustainable economic development and the vision outlined in the international document. It employs the analytical method to deconstruct the concepts of the agenda and the religious texts, the inferential method to derive Islamic economic principles from primary sources, and the critical method to assess the extent to which the agenda's goals align with these principles and to identify shortcomings.

The findings reveal partial alignment in some general objectives, such as poverty eradication and the realization of justice, but highlight fundamental differences in value foundations ("monotheism vs. materialism"), implementation mechanisms ("zakat vs. usury"), ownership models ("restricted ownership vs. absolute ownership"), and the concept of sustainability ("spiritual-ethical-environmental vs. environmental-economic"). The study concludes that, despite its positive aspects, the 2030 Agenda suffers from deficiencies in addressing the root causes of economic unsustainability from an Islamic perspective. It calls for the development of a comprehensive Islamic developmental model grounded in religious foundations and capable of providing practical alternatives.

Keywords: Sustainable Development, 2030 Agenda, Economic Dimension of Sustainable Development, Holy Qur'an, Hadith

تحليل أهداف البعد الاقتصادي في وثيقة 2030 للتنمية المستدامة من منظور القرآن والحديث دراسة استدلالية نقدية

م.م. حسنين علاء حسين انصاف[1]، أ.م.د. سيد عليرضا طباطبائی[2]، أ.م.د. محمد طاهري[3]

طالب دكتوراه في جامعة الاديان والمذاهب/ قم-ايران[1]

جامعة العلوم القضائية و الخدمات الإدارية/ طهران- ايران[2]

جامعة الاديان والمذاهب/ قم-ايران[3]

hasanain108@uowasit.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليلًا استدلاليًا نقديًا لأهداف البعد الاقتصادي في وثيقة 2030 للتنمية المستدامة "الأهداف 7، 8، 9، 10، 11، 17" من منظور القرآن الكريم والحديث الذي يشمل السنة النبوية الشريفة وروايات أهل البيت "عليهم السلام". تسعى الدراسة إلى كشف نقاط التلاقي والافتراق بين الرؤية القرآنية الإسلامية للتنمية الاقتصادية المستدامة والرؤية الواردة في الوثيقة الدولية. لقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لتفكيك مفاهيم الوثيقة والنصوص الدينية، والمنهج الاستدلالي لاستنباط المبادئ الاقتصادية الإسلامية من المصادر الأولية، والمنهج النقدي لتقييم مدى انسجام أهداف الوثيقة مع هذه المبادئ وتحديد أوجه القصور. كشفت النتائج عن وجود توافق جزئي في بعض الأهداف العامة مثل القضاء على الفقر وتحقيق العدالة، لكنها أبرزت اختلافات جوهرية في المرجعية القيمية "التوحيد مقابل المادية"، وآليات التنفيذ "الزكاة والربا"، ونموذج الملكية "الملكية المحددة مقابل الملكية المطلقة"، ومفهوم الاستدامة "روحية-أخلاقية-بيئية مقابل بيئية-اقتصادية". خلصت الدراسة إلى أن وثيقة 2030، على الرغم من إيجابياتها، تعاني من قصور في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستدامة الاقتصادية من منظور إسلامي، داعيةً إلى تطوير نموذج تنموي إسلامي متكامل يستند إلى المرجعية الدينية ويوفر بدائل عملية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، وثيقة 2030، البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، القرآن الكريم، الحديث الشريف

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المقدمة:

تُعد وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" خارطة طريق دولية طموحة لمواجهة التحديات العالمية "United Nations, 2015". يركز البعد الاقتصادي فيها "الأهداف 7، 8، 9، 10، 11، 17" على ضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والتصنيع المستدام، وتقليل عدم المساواة، وإيجاد مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وتعزيز وسائل التنفيذ. فبينما تحظى هذه الوثيقة باهتمام عالمي واسع، فإن دراستها من منظور القرآن الكريم والحديث الشريف "التي تشكل المرجعية الأساسية للفكر الاقتصادي الإسلامي" "الصدر، 1401هـ، ص15"، تظل حاجة ملحة لفهم مدى انسجامها مع الرؤية الإسلامية للتنمية الحقيقية والمستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي معمق لهذه الأهداف من طريق منظور إسلامي أصيل، مستندين إلى النصوص القرآنية والمصادر الحديثية المعتمدة، ومبرزين الجوانب التي تتفق أو تتعارض مع روح الإسلام وقيمه في ميدان الاقتصاد والعدالة والتنمية.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية النظرية: تسد فجوة بحثية في تقديم نقد إسلامي شامل ومستند إلى النصوص لأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية، معتمدةً على مصادر تشريعية أساسية "قرآن الكريم، احاديث نبوية، روايات أهل البيت".
2. لأهمية العملية: تقدم رؤية بديلة أو مكملة للنموذج التنموي السائد، مستندة إلى مبادئ العدالة والتوازن و الاستخلاف، مما قد يسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر إنصافًا واستدامة في المجتمعات الإسلامية .
3. الأهمية الحضارية: تعزز الحوار بين الرؤى الحضارية المختلفة تخص قضايا التنمية، وتبرز غنى التراث الإسلامي في تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى: تحليل أهداف البعد الاقتصادي في وثيقة 2030 للتنمية المستدامة "الأهداف 7، 8، 9، 10، 11، 17" تحليلًا استدلاليًّا نقديًّا من منظور القرآن الكريم والحديث الشريف ، لكشف نقاط التلاقي والافتراق، وتقييم مدى تحقيقها لمقومات التنمية المستدامة الحقيقية على وفق الرؤية الإسلامية، وتقديم توصيات عملية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن المشكلة في السؤال الرئيسي: إلى أي مدى تتوافق الأهداف الاقتصادية الستة المختارة من وثيقة 2030 "الطاقة النظيفة، العمل اللائق، الصناعة والابتكار، الحد من عدم المساواة، المدن المستدامة، عقد الشراكات" مع المبادئ والقيم الاقتصادية المستنبطة من القرآن الكريم والحديث النبوي وأحاديث أهل البيت "عليهم السلام" ؟ وما هي أوجه القوة والضعف والثغرات في هذه الأهداف من المنظور الإسلامي؟

وعليه، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

1. ما هي طبيعة أهداف البعد الاقتصادي في وثيقة 2030 "الأهداف 7، 8، 9، 10، 11، 17" وآليات تحقيقها المقترحة؟
2. ما هي نقاط التلاقي والافتراق بين رؤية الوثيقة للتنمية الاقتصادية المستدامة والرؤية المستنبطة من المصادر الإسلامية؟
3. ما أوجه القصور في أهداف الوثيقة وآلياتها من منظور نقدي إسلامي، خاصة فيما يتعلق بالمرجعية القيمية، والعدالة التوزيعية، والاستدامة الحقيقية، ونموذج الملكية، ودور الأخلاق؟
4. كيف يمكن تطوير نموذج تنموي اقتصادي مستدام أكثر انسجامًا مع الرؤية الإسلامية؟

التعريف بمصطلحات الدراسة

1) وثيقة 2030 للتنمية المستدامة: خطة عمل دولية اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2015، تشمل 17 هدفًا و169 غاية لتحقيق التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد: اقتصادي، اجتماعي، بيئي (United Nations, 2015, p. 1).

2) البعد الاقتصادي في وثيقة 2030: يشمل الأهداف المرتبطة مباشرة بالاقتصاد: الهدف 7 "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، الهدف 8 "عمل لائق ونمو اقتصادي"، الهدف 9 "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"، الهدف 10 "الحد من عدم المساواة"، الهدف 11 "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، الهدف 17 "علاقات الشراكة من أجل الأهداف". "ويُعنى هذا البعد بتحقيق نمو اقتصادي مستدام يوازن بين الكمية والنوعية، ويولّد فرص عمل عادلة، من دون أن يكون على حساب البيئة أو العدالة الاجتماعية، وبما ينسجم مع قدرات المجتمع وكفاءاته، في إطار الكفاءة الاقتصادية والمساواة بين الأجيال"(حسين، 2025، ص.598).

3) التنمية المستدامة "من منظور إسلامي": عملية تحسين نوعية الحياة الإنسانية بشكل متوازن ومستمر، تحقق العبودية لله تعالى، وتستند إلى مبادئ العدالة "العدالة الاجتماعية والتوزيعية"، والتوازن "بين الحاجات المادية والروحية، وبين الأجيال"، والاستخلاف "عمران الأرض وحمايتها بما يرضي الله"، والإحسان "إتقان العمل وإحقاق الحقوق"، مع ضمان عدم استنزاف الموارد أو الإضرار بالبيئة أو الإخلال بالتوازن الاجتماعي (ساعاتي، 2007، ص 45).

4) القرآن الكريم: "هو كلامُ اللهِ تعالى المُنزَّل على نبيه مُحمَّدٍ "ﷺ"، المُعْجِز بلفْظه ومعناه، المُتعبَّدُ بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أَوَّلِ سورة الفاتحة إلى آخِرِ سورة الناس". (الزرقاني، 1995م، ج1، ص11).

5) الحديث: عند مدرسة أهل البيت فهو : كلامٌ يحكي قول المعصومين وهم النبي محمد "صلى الله عليه وآله" واهل بيته "عليهم السلام" أو فعله أو تقريره ، و بذلك ينقسم الحديث إلى الصحيح و مقابله ، و بهذا فإن عُلم أن ما لا ينتهي إلى المعصوم "عليه السَّلام" لا يعد حديثًا. و أما عند أهل السنة والجماعة فاكتفوا فيه بالانتهاء إلى أحد الصحابة أو التابعين، و لأجل التمييز بين القسمين ربما يسمّون ما ينتهي إلى الصحابة و التابعين بالأثر (السبحاني، 2012م، ص:19).

الدّراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات علاقة الإسلام بالتنمية المستدامة بشكل عام أو ببعض أهدافها بشكل جزئي، من أبرزها:

اولًا_ دراسات ركزت على مقارنة مبادئ الاقتصاد الإسلامي "العدل، الزكاة، تحريم الربا" مع مفاهيم التنمية المستدامة مثل مؤلفات " (Siddiqi, M. N. ,1996),(Chapra, M. U., 2000), ، لكنها لم تقدم تحليلًا تفصيليًّا نقديًّا لجميع أهداف البعد الاقتصادي في وثيقة 2030 تحديدًا.

ثانيًا_ دراسات تناولت هدفًا أو هدفين محددين من منظور إسلامي مثل:(Kamali, M. H. ,2015)عن الفقر و(ابراهيم السيد، 2025)عن التمويل الإسلامي والاستدامة، لكنها لم تغط الطيف الكامل للأهداف الاقتصادية الستة بشكل متكامل.

ثالثا_ دراسات قدمت نقدًا عامًّا للنموذج الرأسمالي أو الليبرالي الذي تستند إليه وثيقة 2030 مثل: (Hickel, J. ,2017) ، لكن هذا النقد لم يكن مستندًا بشكل منهجي إلى المصادر الإسلامية الأساسية "التفسير، الحديث، الروايات".

رابعًا_ دراسات من داخل المؤسسات الإسلامية "مثل البنك الإسلامي للتنمية" ركزت على كيفية مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها قلما قدمت نقدًا جذريًّا للمرجعية الفكرية للوثيقة نفسها من منظور إسلامي أصيل (البنك الإسلامي للتنمية، 2022، ص 18).

التحليل النقدي للدراسات السابقة:

1. معظم الدراسات إما عامة جدًّا أو تركز على جانب واحد "كالفقر أو البيئة أو التمويل"، مما يفتقر إلى الشمولية في تغطية جميع الأهداف الاقتصادية الستة وتفاعلاتها.
2. قلة من الدراسات اعتمدت بشكل منهجي ومباشر على مصادر كتب التفسير والحديث الأولية لاستنباط المبادئ الاقتصادية، إذ إنها غالبًا ما اعتمدت على كتب الاقتصاد الإسلامي الثانوية أو نصوص عامة.

3. نادرًا ما تجرأت الدراسات على تقديم نقد عميق وجذري لمرجعية الوثيقة الفلسفية والقيمية "كالعلمانية والفردانية والمادية" وآلياتها التنفيذية "كالاعتماد على الربا والديون" من منظور إسلامي مستند إلى النصوص، حيث كان النقد غالبًا توفيقيًا أو إصلاحيًا.
4. على الرغم من غنى التراث الروائي لدى أهل البيت "عليه السلام" في المجال الاقتصادي، إلا أن معظم الدراسات ركزت على القرآن والسنة النبوية العامة، مع إغفال أو إهمال لهذا المصدر .

الفجوات البحثية التي تسدها هذه الدراسة:

1. تقديم أول دراسة نقدية تحليلية استدلالية شاملة ومتكاملة لجميع الأهداف الستة للبعد الاقتصادي في وثيقة 2030 "7، 8، 9، 10، 11، 17" معًا.
2. الاعتماد المكثف والمنهجي على طيف واسع من كتب التفسير "خاصة التفاسير الروائية والعقلية" وكتب الحديث والروايات الأولية لاستنباط المبادئ الاقتصادية الإسلامية وتقديم النقد.
3. تقديم نقد عميق وجذري لمرجعية الوثيقة وآلياتها التنفيذية، مستندًا بشكل مباشر إلى الأدلة القرآنية والنبوية والروائية، كاشفًا التعارضات الجوهرية مع المبادئ الإسلامية الأساسية "كالتوحيد، العدل، الاستخلاف، تحريم الربا، نظام الزكاة، الخمس".
4. توظيف روايات أهل البيت "عليه السلام" بشكل واسع ومنهجي على انها جزء أساسي من مصادر الاستدلال والنقد، مما يثري التحليل ويقدم رؤية متكاملة من الشريعة الاسلامية.
5. الخروج بتوصيات عملية لتطوير نموذج تنموي اقتصادي مستدام أكثر انسجامًا مع الرؤية الإسلامية، متجاوزًا مجرد النقد إلى تقديم بدائل.

أسلوب ومنهج الدراسة:

1. المنهج التحليلي: سيتم تطبيقه من طريق:

أ- تفكيك نصوص وثيقة 2030 "خاصة الأهداف والغايات المتعلقة بالبعد الاقتصادي" إلى مكوناتها الأساسية "المشكلات المستهدفة، الحلول المقترحة، الآليات، المؤشرات".

ب- تحليل محتوى المصادر الإسلامية الأولية "الآيات القرآنية، الأحاديث النبوية، روايات أهل البيت "عليهم السلام " المتعلقة بالاقتصاد والتنمية والعدل والاستخلاف والبيئة، لاستخراج المفاهيم والمبادئ الأساسية.

ج- تحليل العلاقات بين المكونات المختلفة في كل من الوثيقة والتراث الإسلامي.

2. المنهج الاستدلالي "الاستنباطي": سيتم تطبيقه من طريق:

أ- استنباط المبادئ الاقتصادية الإسلامية العامة مثل: التوحيد كمرجعية، العدل كغاية، الاستخلاف كمنهج، تحريم الربا، وجوب الزكاة والخمس، مشروعية التجارة، حرمة الإسراف، وجوب حفظ المال، حق المجتمع في الموارد" من المصادر الأولية "القرآن، والسنة، والروايات" باعتماد أدوات علم أصول الفقه وعلم التفسير .

ب- تطبيق هذه المبادئ المستنبطة على أهداف وآليات وثيقة 2030 لتحديد مدى الانسجام أو التعارض.

3. المنهج النقدي: سيتم تطبيقه من خلال:

أ- تقييم أهداف وثيقة 2030 بناءً على المعايير والمبادئ المستنبطة من المصادر الإسلامية.

ب- كشف نقاط التوافق الجزئي مع بعض المبادئ الإسلامية العامة .

ج- كشف نقاط الضعف والقصور والتناقضات "خاصة في المرجعية القيمية، آليات التنفيذ، مفهوم الاستدامة، معالجة عدم المساواة".

د- تحليل الآثار السلبية المحتملة لتطبيق الوثيقة كما هي من المنظور الإسلامي "مثل تعميم الربا، تهميش دور القيم والأخلاق، استمرار الاستغلال".

هـ - تقديم بدائل أو اقتراحات للتحسين بناءً على الرؤية الإسلامية.

المبحث الثاني: أهداف البعد الاقتصادي في وثيقة 2030

يستعرض هذا المبحث بالتفصيل مضمون الأهداف الستة للبعد الاقتصادي في وثيقة 2030 للتنمية المستدامة، مع التركيز على مشكلاتها المستهدفة وغاياتها وآليات تحقيقها المقترحة (United Nations, 2015).

1. **الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**

المشكلة: نقص الوصول إلى الطاقة الحديثة والموثوقة، اعتماد كبير على الوقود الأحفوري، تلوث البيئة وتغير المناخ.

الغايات الرئيسية: تتضمن الغايات الرئيسية لهذا الهدف؛ ضمان الوصول الشامل إلى الطاقة الحديثة بأسعار معقولة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة العالمي ، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل الوصول إلى أبحاث الطاقة النظيفة، وتوسيع البنية التحتية وتحسين التكنولوجيا لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

الآليات المقترحة: الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة "شمسية، رياح، طاقة مائية، حيوية"، تحسين كفاءة الطاقة في الصناعة والنقل والمباني، دعم البحث والتطوير في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، توفير التمويل "القروض، المنح" للدول النامية، إصلاح دعم الطاقة الأحفورية.

2. **الهدف 8: عمل لائق ونمو اقتصادي**

المشكلة: البطالة "خاصة بين الشباب"، وظائف هشة وغير لائقة، نمو اقتصادي بطيء أو غير شامل، عدم كفاءة الإنتاجية.

الغايات الرئيسية: تتضمن الغايات الرئيسية لهذا الهدف؛ الحفاظ على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع الظروف الوطنية ، تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية بالتنويع والتحديث التكنولوجي والابتكار ، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق وظائف لائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتحسين الكفاءة العالمية في استهلاك الموارد والانفصال عن النمو الاقتصادي والتحلل البيئي ، وتحقيق العمالة الكاملة والإنتاجية وعمل لائق للجميع، بمن في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والمساواة في الأجر بين الجنسين، والحد من البطالة بين الشباب القضاء على عمل الأطفال قسرًا وعمل الأطفال في حالات خطرة ، حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل آمنة.

الآليات المقترحة: تحفيز الاستثمار "الخاص والعام"، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الحقوق النقابية والحوار الاجتماعي، ومكافحة عمالة الأطفال، وتحسين معايير الصحة والسلامة المهنية، والترويج للسياحة المستدامة.

3. **الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية**

المشكلة: نقص البنية التحتية الجودة "نقل، طاقة، اتصالات، ماء"، وضعف التصنيع، وانخفاض مستوى الابتكار والتكنولوجيا.

الغايات الرئيسية: تتضمن الغايات الرئيسية لهذا الهدف؛ تطوير بنية تحتية مرنة ومستدامة ، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الصغيرة والبنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وترقية البنية التحتية الصناعية وإعادة تأهيلها لجعلها مستدامة ، وتعزيز البحث العلمي وتطوير القدرات التكنولوجية في القطاع الصناعي ، وتسهيل تطوير البنية التحتية المستدامة والمتينة في البلدان النامية ودعم التكنولوجيا المحلية والتنمية وبحوث الابتكار في البلدان النامية ، وزيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة.

الآليات المقترحة: الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية، ودعم الابتكار والبحث والتطوير "خاصة في التكنولوجيا النظيفة"، وتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4. الهدف 10: الحد من عدم المساواة

المشكلة: تفاوت كبير في الدخل والثروة داخل الدول وبينها، وتمييز "بناء على الجنس، العرق، الإعاقة. ....الخ" ، وعدم تكافؤ الفرص.

الغايات الرئيسية: تتضمن الغايات الرئيسية لهذا الهدف؛ تحقيق تدريجي وتنمية أكبر للدخل لأفقر 40 في المائة من السكان بمعدل يتجاوز المعدل الوطني المتوسط ، وتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بصرف النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك ، وضمان تكافؤ الفرص وتقليل أوجه عدم المساواة في النتائج ، واعتماد سياسات، خاصة المالية والأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق تدريجي لمساواة أكبر ، وتحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وضمان تمثيل البلدان النامية بشكل أفضل في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، تسهيل الهجرة والنقل المنظم للعمالة ، وتطبيق مبادئ التجارة العادلة للدول النامية.

الآليات المقترحة: سياسات إعادة توزيع "ضرائب تصاعدية، تحويلات نقدية"، وحماية اجتماعية "تأمينات، معاشات"، ومكافحة التمييز، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز التجارة العادلة، وسياسات سوق العمل.

5. الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

المشكلة: التوسع الحضري السريع وغير المخطط، والعشوائيات، وتلوث الهواء والماء، ونقص الخدمات الأساسية "سكن، صرف صحي، نقل"، وضعف المرونة أمام الكوارث.

الغايات الرئيسية: تتضمن الغايات الرئيسية لهذا الهدف؛ ضمان الوصول للجميع إلى مسكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وبأسعار معقولة ، وتوفير الوصول إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة للجميع ، وتعزيز التحضر الشامل والمستدام ، وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي العالمي ، والحد بشكل كبير من عدد الوفيات والعدد المتأثرين بالكوارث ، وتقليل الأثر البيئي السلبي للمدن ، وتوفير الوصول العالمي إلى المساحات الخضراء والآمنة.

الآليات المقترحة: تخطيط حضري متكامل، واستثمار في الإسكان الاجتماعي والبنية التحتية، وتطوير أنظمة النقل العام المستدام، وحماية المساحات الخضراء، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والمياه في المدن، بناء القدرة على مواجهة الكوارث.

6. الهدف 17: علاقات الشراكة من أجل الأهداف

المشكلة: نقص التمويل للتنمية، وضعف نقل التكنولوجيا، وتجارة غير عادلة، وديون خارجية ثقيلة، وعدم كفاية البيانات والإحصاءات.

الغايات الرئيسية: تتضمن الغايات الرئيسية لهذا الهدف؛ تعزيز حشد الموارد المالية المحلية ، وتعزيز تنمية الدول النامية من طريق المساعدة الإنمائية الرسمية ، وحشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة للدول النامية ، ومساعدة الدول النامية على تحقيق القدرة على تحصيل الضرائب ، واستثمار في البنية التحتية للدول النامية ، وتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي ، وتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت ، وتعزيز بناء القدرات في الدول النامية ، وتوفير بيانات عالية الجودة ، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف الشامل والعادل ، وزيادة صادرات الدول النامية ، ومعالجة احتياجات الدول النامية المثقلة بالديون.

الآليات المقترحة: زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ، وتخفيف عبء الديون، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، ونقل التكنولوجيا، وتحسين جمع البيانات والإحصاءات، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية.

المبحث الثالث: الأهداف الاقتصادية الستة في منظور القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأحاديث أهل البيت (عليهم السلام)

يُقدّم الإسلام، من طريق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، رؤية شاملة ومتكاملة للحياة، لا تقتصر على الجانب الروحي فحسب، بل تمتد لتشمل جميع جوانب الوجود البشري، بما في ذلك الاقتصاد والتنمية. إن التعاليم الإسلامية تؤكد على مفاهيم العدالة، والإنصاف، والتوازن، والاستدامة، والتعاون، وهي مبادئ أساسية يمكن أن تُشكّل أساسًا قويًا لدراسة الأهداف الاقتصادية لوثيقة التنمية المستدامة 2030. في هذا المبحث، سنُلقي الضوء على نظرة القرآن والحديث وأحاديث أهل البيت "عليهم السلام" لكل هدف من الأهداف الستة التي تمثل البعد الاقتصادي.

1. الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة "الهدف 7"

لم يرد في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) ذكر مباشر لمصطلح "الطاقة النظيفة" أو "الطاقة المتجددة" بمفهومها الحديث، وذلك لعدم شيوع هذه المصطلحات في تلك العصور. ومع ذلك، يمكن استنباط مبادئ عامة تُشير إلى أهمية الحفاظ على البيئة، واستغلال الموارد بشكل مستدام، وعدم الإسراف، وكلها تُعدّ ركائز أساسية للطاقة النظيفة.

فالقرآن الكريم يُشدّد على أن الله خلق الأرض وما عليها لخدمة الإنسان، وأنه مُستخلف عليها "وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ" "البقرة: 30". هذا الاستخلاف يتطلب مسؤولية الحفاظ على الموارد وعدم الإفساد في الأرض(القمي، 1435، ج 1، ص 64). قال تعالى: "وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ" "الأعراف: 56". ويُفسّر الإمام الصادق "عليه السلام"في "تفسير القمي" هذه الآية على أنها نهي عن كل ما يُفسد النظام الكوني والبيئي، بما في ذلك تلويث البيئة وتدمير مواردها الطبيعية (القمي، 1435، ج 1، ص 344). هذا يُشير إلى أهمية الحفاظ على المصادر الطبيعية للطاقة وعدم إفسادها بالتلوث. كما يُحذّر القرآن من الإسراف والتبذير، ويُشجّع على الاعتدال في كل شيء: "يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ" "الأعراف: 31"، وكذلك قوله تعالى: "إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا" "الإسراء: 27". هذا المبدأ يُمكن أن يُطبّق على استهلاك الطاقة، إذ يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن الهدر. ففي "تفسير الميزان" للسيد الطباطبائي، يُشرح الإسراف على أنه تجاوز الحد في أي شيء، وهذا ينطبق على استهلاك الموارد الطبيعية للطاقة بشكل غير رشيد، مما يُبرّر البحث عن مصادر طاقة مستدامة(الطباطبائي، 1970، ج 8، ص 79).

ورد عن النبي محمد "ص" قوله: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها" (الريشهري،1416، ميزان الحكمة، ج 2، ص 1410). هذا الحديث يُشير إلى أهمية الزراعة واستدامة الموارد حتى في أحلك الظروف، مما يُمكن أن يُعمّم ليشمل استدامة موارد الطاقة. وعن الإمام علي "عليه السلام " في "نهج البلاغة": "اتقوا الله في عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم" (الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437 هـ، ص. 376) هذه الرواية تُشير إلى المسؤولية الشاملة للإنسان تجاه البيئة بجميع مكوناتها، ومنها المصادر الطبيعية للطاقة، وضرورة استخدامها بحكمة. وورد عن الإمام الصادق "عليه السلام" في (الكليني، الكافي ، باب "فضل الزرع والغرس): "ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغرس" (الكليني، 1367 ش، ج 5، ص 362). هذا يُشجّع على التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والاهتمام بالمستقبل. وفي "تفسير نور الثقلين" للحويزي، عند تفسير آيات الإسراف، يُشدّد على أن الإسراف في أي مجال هو خروج عن مقتضيات العقل والشرع، وينطبق هذا على استهلاك الطاقة بشكل غير رشيد يُضرّ بالبيئة والأجيال القادمة (الحويزي، د.ت، ج 3، ص 175).

2. العمل اللائق والنمو الاقتصادي "الهدف 8"

يُولي الإسلام أهمية قصوى للعمل، ويُعده عبادة إذا قُصد به وجه الله تعالى وخدمة المجتمع. إن النصوص الإسلامية تؤكد على كرامة العامل، وضرورة توفير الأجر العادل، وبيئة العمل الآمنة.

فالقرآن الكريم يحث على العمل والسعي في الأرض لطلب الرزق. قال تعالى: "هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ" "الملك: 15". وفي "تفسير الصافي" للفيض الكاشاني، تُفسّر هذه الآية على أنها دعوة للنشاط الاقتصادي المشروع الذي يُؤدّي إلى توفير العيش الكريم (الفيض الكاشاني، 1419، ج 7، ص 248). كما يُشدّد القرآن على العدل في الأجور وعدم بخس الناس أشياءهم: "وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ" "هود: 85". وفي "تفسير الأمثل" للشيرازي يفسر هذه الآية على أنها شاملة لجميع حقوق الناس، ومنها حقوق العاملين، وضرورة إعطائهم أجورهم كاملة غير منقوصة (الشيرازي، 2013م، م 6، ج 11، ص 127). و يُحذّر القرآن من أكل أموال الناس بالباطل: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا" "النساء: 29". هذا يُمكن أن يُطبّق على الممارسات الاقتصادية غير العادلة التي تُؤدّي إلى استغلال العمال أو حرمانهم من حقوقهم.

وورد عن النبي محمد "ص" قوله: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، وأعلمه أجره وهو في عمله" (الريشهري،1416 ه ،ج1، ص26). هذا الحديث يُؤكّد على ضرورة الإسراع في دفع أجور العمال، ويُشير إلى حقوقهم، ويُعد أساسًا لمفهوم "العمل اللائق". فعن الإمام علي "ع": "خير ما نزل به العبد ألا يرى في الدنيا إلا سعة، وخير سعة العمل" (الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437ه، ص467). يُؤكّد هذا على أهمية العمل مصدرا للرزق والكرامة، وأن السعة الحقيقية تأتي من العمل الصالح. وورد عن الإمام الباقر "عليه السلام""من طلب الرزق في الدنيا استعفافًا عن المسألة، وطلبًا للمعاش لعياله، وعطفًا على جاره، لقي الله (عز وجل) يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر" (النراقي، د.ت، ج 2، ص 15). هذا يُشجّع على العمل الصالح المُبارك الذي يُسهم في النمو الاقتصادي العادل. وفي "تفسير مجمع البيان" للطبرسي، عند تفسير آيات العدل، يُبيّن أن العدل في المعاملات الاقتصادية، ومنها أجور العمال، هو أساس استقرار المجتمع ونموه وازدهاره (الطبرسي، 1995، ج 5، ص 41).

3. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية "الهدف 9"

يُشجّع الإسلام على العلم والمعرفة، والتفكر في خلق الله، واستخدام العقل في خدمة البشرية، واستغلال الموارد الطبيعية لخدمة الإنسان. يُمكن أن تُستنبط من هذه المبادئ، رؤية إسلامية تُشجع على الصناعة والابتكار وتطوير البنية التحتية.

فالقرآن الكريم يُشير القرآن إلى أهمية استغلال الموارد الطبيعية وتطويرها. قال تعالى: "لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ" "الحديد: 25". وفي "تفسير الميزان"، يُشير السيد الطباطبائي إلى أن ذكر "المنافع للناس" يُشير إلى استخدام الحديد في الصناعة والبناء وتطوير الأدوات التي تُسهم في رفاهية البشرية (الطباطبائي،1970، ج 20، ص 171). كما يُشجّع القرآن على النظر والتفكر في خلق الله، مما يُمكن أن يُؤدّي إلى الابتكار والاكتشافات العلمية والتكنولوجية: "إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ" "آل عمران: 190". ويُشير القرآن إلى أهمية بناء القوة والتطور: "وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ" "الأنفال: 60". هذا يُمكن أن يُفسّر على أنه دعوة إلى تطوير الصناعات الدفاعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تُسهم في قوة الأمة وتقدمها.

وورد عن النبي محمد "ص" قوله: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" "ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج 1، ص 81". هذا الحديث يشمل العلم بجميع أنواعه، بما في ذلك العلوم التطبيقية والتكنولوجية التي تُسهم بالصناعة والابتكار وتطوير البنية التحتية. وورد عن الإمام الصادق "عليه السلام"في "الكافي": "إنما العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء" (الكليني، 1367 ش، ، ج 1، ص 14). هذا يُشير إلى أن المعرفة هي هبة إلهية تُعين على التطور والتقدم العلمي والصناعي. عن الإمام علي "ع": "العلم كنز لا يفنى" (الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437ه،الحكمة 147). يُؤكّد هذا على قيمة العلم والمعرفة في جميع المجالات، بما في ذلك بناء

الصناعة وتطوير البنية التحتية. وفي "تفسير الأمثل"، عند تفسير آيات العلم والمعرفة، يُشجّع على استخدام العلم في خدمة الإنسانية وتطوير الصناعات التي تُلبّي احتياجات المجتمع وتُسهم في بناء حضارة مزدهرة (الشيرازي، 2013، ج 3، ص 205).

4. الحد من أوجه عدم المساواة "الهدف 10"

يُعدّ العدل والمساواة من المبادئ الأساسية في الإسلام، ويُحارب الإسلام جميع أشكال التمييز والاستغلال. وتُؤكّد النصوص الإسلامية على أهمية تكافل المجتمع، ومساعدة المحتاجين، وتوزيع الثروة بشكل عادل. فالقرآن الكريم يُشدّد على المساواة بين البشر، وأن التفاضل لا يكون إلا بالتقوى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ" "الحجرات: 13". وفي "تفسير الصافي"، يشرح أن هذه الآية تُؤكّد على الوحدة الإنسانية ورفض التمييز العنصري أو الطبقي أو الاقتصادي (الفيض الكاشاني، 1419، ج 6، ص 524). كما يُحذّر القرآن من أن تكون الثروة دولة بين الأغنياء فقط: "مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ" "الحشر: 7". هذه الآية، كما ورد في "تفسير نور الثقلين"، تُشير بوضوح إلى ضرورة إعادة توزيع الثروة لضمان العدالة الاقتصادية، ومنع تركزها في أيدي قلة قليلة، وهو مبدأ أساسي في الحد من عدم المساواة (الحويزي، د.ت، ج 7، ص 314). يُفرض الإسلام الزكاة والخمس والصدقات بوصفها وسائل لإعادة توزيع الثروة وتلبية احتياجات الفقراء والمساكين، وهي آليات قوية لتحقيق العدالة الاقتصادية.

وعن النبي محمد "صلى الله عليه وآله وسلم" ورد قوله: "الناس سواسية كأسنان المشط" (غريب، 1419، ص237). هذا الحديث يُؤكّد على مبدأ المساواة الكاملة بين البشر، بصرف النظر عن وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي. وعن الإمام علي "عليه السلام ": "لن يقدر على إقامة العدل إلا من صبر عن الشهوات، وزهد في الدنيا، ورغب فيما عند الله" (الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437ه، الحكمة 437). يُشير هذا إلى أهمية القيم الأخلاقية لتحقيق العدل والتصدي لعدم المساواة. وورد عن الإمام الصادق "إن الله تبارك وتعالى لم يخلق شيئًا إلا وله سبب، وقد خلق الناس كلهم فقراء، إنما هم الأغنياء بأعمالهم" (الكليني، 1367 ش، ، ج 5، ص 105). هذا يُؤكّد على أن الغنى الحقيقي هو غنى النفس والعمل الصالح، وليس بالضرورة كثرة المال، ويُشير إلى أن الفقر والغنى قد يكونان نتيجة لأفعال الإنسان، ولكن المجتمع مسؤول عن دعم المحتاجين. وفي "تفسير مجمع البيان"، يُشير الطبرسي إلى أن الآيات القرآنية التي تُبيّن أحكام الزكاة والصدقات تُهدف إلى تقليص الفوارق الطبقية وتحقيق التكافل الاجتماعي، وتُعدّ حلولًا فعالة لعدم المساواة (الطبرسي، 1995م، ج 10، ص 318).

5. المدن والمجتمعات المحلية المستدامة "الهدف11"

يُولي الإسلام اهتمامًا خاصًا بتنظيم المجتمع، وبناء المدن التي تُوفّر سبل العيش الكريم لسكانها. وتُؤكّد النصوص الإسلامية على أهمية النظافة، والأمن، والعدالة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

- القرآن الكريم: يُشير القرآن إلى أهمية بناء المساكن الآمنة والمستقرة. قال تعالى: "وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا تَسۡتَخِفُّونَهَا يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡ وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ أَثَٰثٗا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٖ" "النحل: 80". وهنا يمكن القول إن السكن لا يقتصر على المأوى المادي، بل يشمل الاستقرار النفسي والاجتماعي، وهو ما تُوفّره المدن المستدامة (الطباطبائي، 1970، ج 12، ص 314). كما يحث القرآن على الطهارة والنظافة، والتي تُعدّ أساسًا لمدن صحية (الحويزي، د.ت، ج 1، ص 259): قال تعالى: "وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ" "البقرة: 222". وهذا يتوافق مع أهداف الحفاظ على بيئة المدن نظيفة. ويُشدّد القرآن على الأمن والأمان في المدن، ويعتبرها من نعم الله، قال الله سبحانه وتعالى: "ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۢ" "قريش: 3-4".

وعن النبي محمد "ﷺ" قوله: "الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق" (الريشهري 1416، ج ١ - ص ١٩٩). هذا الحديث يُشير إلى أهمية النظافة العامة والمحافظة على البيئة الحضرية، وإزالة كل ما يُعيق راحة الناس في المدن. فعن الإمام علي "ع": " سُوسُوا إِيمَانَكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَحَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَادْفَعُوا أَمْوَاجَ الْبَلاَءِ بِالدُّعَاءِ." (الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437ه 136، ص737)، إن هذا يؤكد على أن العدل هو أساس استقرار المدن ورخائها واستدامتها. وورد عن الإمام الصادق "عليه السلام""ما من عمل أحب إلى الله من إدخال السرور على المؤمن، قيل: وما إدخال السرور عليه؟ قال: إشباع جوعته، وتنفيس كربته" (الكليني، 1365ش، ج 2، ص 192). يُمكن أن تُفهم هذه الرواية في سياق توفير الخدمات الأساسية التي تُدخل السرور على سكان المدن، وتُسهم في استدامتها. وهذا يؤكد على أهمية توفير بيئة حضرية آمنة ومريحة للمواطنين، مع مراعاة الجوانب الصحية والجمالية (الطبرسي، 1995، ج 6، ص 380).

6. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف "الهدف 17"

يُولي الإسلام أهمية كبرى للتعاون والتكافل بين الأفراد والجماعات، ويُشجّع على مد يد العون للآخرين لتحقيق الصالح العام. تُعدّ الشراكة والتعاون مبادئ أساسية في بناء مجتمع قوي ومزدهر.

فالقرآن الكريم يُحث على التعاون على البر والتقوى: "وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ" "المائدة: 2". هذه الآية تؤكد على أهمية الشراكة في الأعمال الصالحة، سواء أكانت داخلية أو دولية، لتحقيق الأهداف المشتركة التي تُسهم في الخير العام (الطباطبائي، 1970، ج 5، ص 170). ويُشير القرآن إلى أهمية الوحدة والتكاتف بين المسلمين: "وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ " "آل عمران: 103". هذا يُمكن أن يُطبّق على الشراكات الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة والتغلب على التحديات العالمية. ويُبيّن القرآن أن الله يُحبّ الذين يُقاتلون في سبيله صفًّا كأنهم بنيان مرصوص: "إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ" "الصف: 4". هذا يُشير إلى قوة التكاتف والتعاون في تحقيق الأهداف.

وورد عن النبي محمد "ص" قوله: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" (القبانچي، 1406 هـ، ص. 631). هذا الحديث يُؤكّد على أهمية التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، والذي يُمكن أن يمتد ليشمل الشراكات بين الدول. وورد ": "تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437ه،الحكمة 434). هذا تأكيد لمبدأ التعاون القرآني، ويُبيّن أن الشراكات يجب أن تكون في الخير والعدل. عن حفص بن غياث قال:سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إن قدرت أن لا تعرف فافعل ، وما عليك أن تكون مذموما عند الناس إذا كنت محمودا عند الله ثم قال: قال أبي علي بن أبي طالب (عليه السلام) : لا خير في العيش إلا لرجلين:رجل يزداد في كل يوم خيرا، ورجل يتدارك منيته بالتوبة الحديث.(الحر العاملي،1414ه- ج ١٦ - ص ٩٣) هذا يُؤكّد على أهمية العلاقات الاجتماعية والتعاون في بناء مجتمع قوي. في "تفسير الأمثل"، عند تفسير آيات التعاون، يُشرح أن التعاون هو مفتاح النجاح في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الشراكات الدولية هي امتداد لهذا المبدأ (الشيرازي، 2013، ج 4، ص 249).

المبحث الرابع: نظرة نقدية لوثيقة 2030 ببعدها الاقتصادي

على الرغم من الطموح الكبير والأهداف النبيلة لوثيقة التنمية المستدامة 2030، إلا أنها لا تخلو من جوانب تتطلب نظرة نقدية من منظور إسلامي، خاصة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي. هذه النظرة النقدية لا تهدف إلى رفض الوثيقة بالكامل، بل إلى تحليلها بعمق لبيان نقاط التوافق والتباين، واقتراح كيفية مواءمتها مع المبادئ الإسلامية بما يحقق المصالح العليا للمجتمعات الإسلامية.

1. نقد الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة

بينما تتفق الرؤية الإسلامية مع جوهر هذا الهدف في الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد، إلا أن الوثيقة قد تغفل عن البعد الأخلاقي للاستهلاك والإنتاج. فهي تركز على الجانب التقني والاقتصادي لإنتاج الطاقة النظيفة، لكنها لا تتعرض بعمق لمشكلة الإسراف والتبذير المتجذرة في الثقافة الاستهلاكية التي قد تدعمها النظم الاقتصادية الرأسمالية. بمعنى آخر، قد توفر "طاقة نظيفة" ولكن بمعدلات استهلاك غير رشيدة.

إن الإسلام يشجع ذلك بوصفه جزءا من الإعمار وعدم الإفساد. لكنه يضيف بُعدًا أخلاقيًا: أن تكون وسائل إنتاجها عادلة "لا استغلالًا"، وأن يستفيد منها الجميع بأسعار معقولة على أنه حق، وليس فقط كسلعة ربحية .فالله سبحانه وتعالى يقول في القرآن الكريم: "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ". "الأعراف: 31". هذه الآية دعوة صريحة للابتعاد عن الإسراف في كل شيء، بما في ذلك استهلاك الطاقة. و عن الإمام الصادق "عليه السلام" قال: "إِنَّ السَّرَفَ يُورِثُ الْفَقْرَ وَإِنَّ الْقَصْدَ يُورِثُ الْغِنَى" (الكليني، ١٣٦٧ ش، ج4، ص53). هذا الحديث يربط بين الإسراف والفقر، ويشجع على الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك، وهو ما ينطبق على استخدام موارد الطاقة.

2. نقد الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يركز الهدف على "النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام"، و"العمل اللائق". ومع أن هذه المفاهيم نبيلة، إلا أن الوثيقة لا تقدم آليات كافية لضمان "النمو الشامل" في ظل هيمنة النظام الرأسمالي العالمي الذي قد يؤدي إلى تفاقم الفوارق الطبقية والبطالة الهيكلية. كما أن "العمل اللائق" ربما لا يشمل دائمًا تحقيق الكفاية الاقتصادية والكرامة الإنسانية بمعناها الإسلامي الشامل الذي يتجاوز مجرد توفر فرص العمل.

إن الإسلام يؤكد على كرامة العمل وحقوق العمال بشكل أعمق "حقوق معنوية، رعاية صحية واجتماعية، علاقة إنسانية بين العامل وصاحب العمل". وإن مفهوم "النمو" في الإسلام مرتبط بالعدالة والتوزيع العادل للثروة "الزكاة، الخمس، الإنفاق" وليس فقط بمعدلات النمو المجردة. والإسلام يرفض جملةً وتفصيلًا أشكال العمل القسري والاستغلالي والربا الذي قد يدعم بعض "النمو" في الأنظمة الرأسمالية.

ففي القرآن الكريم يقول الله جلت قدرته: "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ" "الحشر: 7". هذه الآية مبدأ قرآني أساسي يرفض ترك الثروة متداولة بين الأغنياء فقط، ويطالب بتوزيعها بشكل أوسع. إن مفهوم "النمو الشامل" في الوثيقة ربما لا يتحقق فعليًا من دون تدخلات هيكلية جذرية في أنظمة التوزيع القائمة عالميًا. وورد عن الإمام علي "عليه السلام" أنه قال: "ما جاع فقير إلا بما متع به غني"(الشريف الرضي، نهج البلاغة، 1437ه ص780). هذا الحديث يعكس رؤية الإسلام للفقر كناتج عن سوء توزيع الثروة وليس فقط نقصها، ويشير إلى أن النمو الاقتصادي وحده لن يقضي على الفقر ما لم يصحبه عدالة في التوزيع.

3. نقد الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

تشجع الوثيقة على الصناعة والابتكار والبنية التحتية، وهذا يتفق مع دعوة الإسلام للعمارة والتقدم. ومع ذلك، ربما لا تضع الوثيقة ضوابط أخلاقية كافية للابتكار والصناعة. فقد يؤدي الابتكار غير الموجه بقيم أخلاقية إلى صناعات تضر بالبيئة أو بالإنسان، أو تزيد من الفوارق الاجتماعية "مثل بعض التقنيات التي تستغني عن الأيدي العاملة بكميات كبيرة".

إن الإسلام يشجع الصناعة بشدة، لكنه يفرض ضوابط أخلاقية منها: ألا تكون الصناعات ضارة "كصناعة الخمر أو المخدرات". وأن تخدم الابتكارات الصالح العام وتعزز القيم ولا تنتهك الخصوصية أو الكرامة الإنسانية. وأن تكون الأولوية في البنية التحتية لخدمة الجماهير وليس النخب.

فالقرآن الكريم يبين لنا: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا" "الأعراف: 56". هذا المبدأ القرآني يفرض قيدًا على أي نشاط صناعي أو ابتكاري. فإذا كانت الصناعة أو الابتكار يؤديان إلى الإفساد في الأرض، فإنهما مرفوضان من منظور إسلامي. وعن الإمام الصادق "عليه السلام": "من أضرّ بنفسه فهو ملعون" (الكليني، 1367ش،ج5، ص292). إن مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"

الفقهي يؤكد على منع أي ضرر يلحق بالفرد أو المجتمع أو البيئة. وهذا يشمل الآثار السلبية للصناعات والابتكارات التي لا تراعي البيئة أو صحة الإنسان.

4. نقد الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

يدعو الهدف إلى تقليل الفوارق، وهو مبدأ إسلامي أصيل. لكن الوثيقة قد تفشل في معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة، مثل السياسات الاقتصادية الدولية غير العادلة، والديون الخارجية، وهيمنة بعض القوى الاقتصادية الكبرى. كما أنها لا تقدم حلًّا صريحًا لمشكلة الربا، الذي هو أحد أهم أسباب تراكم الثروة في أيدي فئة قليلة وزيادة الفقر. فالقرآن الكريم عالج ذلك بقوله سبحانه وتعالى : "يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ" "البقرة: 276". فتحريم الربا في الإسلام ليس مجرد حكم فقهي، بل هو مبدأ اقتصادي يهدف إلى منع تراكم الثروة غير المشروعة في يد المرابين، ويؤدي إلى زيادة الفقر وعدم المساواة. وثيقة 2030 لا تتطرق لهذه الآفة الاقتصادية العالمية. وعن رسول الله "ﷺ": "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن حبنا أهل البيت" (الطوسي، 1414 هـ، ص. 124)هذا الحديث يضع مسؤولية على الفرد في كيفية اكتساب المال وإنفاقه، ويدعم فكرة العدالة في الكسب.

5. نقد الهدف 11: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

يسعى هذا الهدف إلى جعل المدن آمنة وشاملة ومستدامة، وهو أمر محمود. لكن النقد هنا يكمن في أن الرؤية المعروضة قد تكون محدودة بالجوانب المادية "السكن، النقل، الخدمات" دون التركيز الكافي على البعد الروحي والثقافي للمجتمعات، ودور الدين والقيم في بناء مجتمعات متماسكة ومستقرة. ربما لا تعالج الوثيقة أسباب التفكك الاجتماعي أو ضعف الروابط الأسرية التي قد تؤثر على استدامة المجتمعات.

في القرآن الكريم يقول الله سبحانه وتعالى: "وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ * وَفِي أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ" "الذاريات: 20-21". يركز القرآن على أهمية البعد الروحي والنفسي للإنسان على انه جزء من وجوده. والمجتمع المستدام في الإسلام ليس فقط الذي يوفر السكن والخدمات، بل الذي يغذي الروح ويعزز القيم الأخلاقية. و عن الإمام علي "عليه السلام": "لا خير في العيش الا مع جماعة، ولا جماعة الا بامارة، ولا امارة الا بسمع وطاعة". (المجلسي، بحار الأنوار، ج ١ ،ص ١٦٨). هذا الحديث يؤكد على أهمية التماسك الاجتماعي والقيم التي تجمع الناس، والتي تتجاوز مجرد البنى التحتية المادية. بناء المدن المستدامة في الإسلام يعني أيضًا بناء مجتمعات متراحمة ومتكافلة.

6. نقد الهدف 17: عقد الشراكة لتحقيق الأهداف

يدعو هذا الهدف إلى الشراكة العالمية والتعاون، وهو مبدأ إسلامي أصيل. لكن النقد يوجه إلى أن الشراكات العالمية في الواقع قد تكون غير متكافئة، حيث تفرض الدول القوية شروطها وتستغل الدول الأضعف. كما أن هذه الشراكات قد تعزز النموذج الاقتصادي السائد الذي تسيطر عليه المصالح الكبرى، دون تحقيق عدالة حقيقية في تبادل المعرفة والتكنولوجيا والتمويل.

إن الإسلام يضع شروطًا صارمة للشراكة منها: أن تكون الشراكات في إطار "التعاون على البر والتقوى" فقط، و رفض أي شراكة تقوم على دعم الظلم أو العدوان أو الفساد أو انتهاك حقوق المسلمين، فضلا عن ضرورة استقلالية القرار الوطني وعدم الخضوع لشروط تمس السيادة أو القيم.

ففي القرآن الكريم ورد قوله تعالى : "وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" "المائدة: 2". هذه الآية تضع قيدًا على التعاون، فإذا كانت الشراكات العالمية تنطوي على إثم أو عدوان "مثل استغلال الدول الفقيرة، أو فرض شروط جائرة"، فإنها مرفوضة من منظور إسلامي. وعن الإمام علي "عليه السلام" في عهده لمالك الأشتر: "وَاجْعَلْ لِكُلِّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِكَ وَقْتًا، وَاجْعَلْ لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْ عُمَّالِكَ حَقًّا، وَلاَ تَجْعَلْ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ سَبِيلًا" (نهج البلاغة، الرسالة 53). هذا يدل على أهمية العدل في التعاملات وعدم إتاحة الفرصة للاستغلال، وهو مبدأ ينطبق على العلاقات الدولية.

الاستنتاجات

1. لقد قدمت وثيقة التنمية المستدامة 2030 إطارًا طموحًا لمعالجة التحديات العالمية المشتركة، وفي مقدمتها الأبعاد الاقتصادية للتنمية. إن أهدافها المتعلقة بالطاقة النظيفة، العمل اللائق، الصناعة، الحد من عدم المساواة، المدن المستدامة، والشراكات العالمية، تتقاطع في جوانب عديدة مع المبادئ الإسلامية السامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأحاديث أهل البيت "عليهم السلام". وهناك توافق واضح في الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة، تعزيز العمل المنتج، وتشجيع التقدم العلمي والصناعي لما فيه خير البشرية.
2. هذه الدراسة النقدية كشفت أيضًا عن اختلافات جوهرية في المنطلقات الفلسفية والتصور الكلي. فالوثيقة تنطلق من رؤية علمانية للتنمية تركز على البعد المادي، بينما يرى الإسلام أن التنمية الحقيقية شاملة، تجمع بين المادي والروحي، وتجعل الاقتصاد وسيلة لتحقيق الاستخلاف الصالح في الأرض. كما أن آليات تطبيق الأهداف في الوثيقة ربما لا تتماشى دائمًا مع المبادئ الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالنظام المالي القائم على الربا، ومفهوم النمو الاقتصادي الذي قد يركز على الكم دون الكيف والعدالة في التوزيع، فضلا عن غياب البعد الثقافي والهوية في صلب التنمية.
3. يؤكد الفكر الإسلامي، خاصة من طريق رؤى أهل البيت "عليهم السلام" ، على ضرورة أن يكون النمو الاقتصادي نوعيًّا وعادلًا، لا مجرد نمو كمي قد يؤدي إلى تفاقم الفوارق.
4. تتطلب الشراكة العالمية والتنمية المستدامة من منظور إسلامي إعادة تقييم لبعض آليات النظام الاقتصادي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالنظام المالي القائم على الفائدة واربا، لضمان عدالة أكبر.

التوصيات

1. دعوة المؤسسات الإسلامية إلى صياغة رؤية إسلامية متكاملة للتنمية المستدامة، تستلهم من القرآن والسنة وروايات أهل البيت "عليهم السلام"، وتضع إطارًا تطبيقيًّا يراعي الخصوصية الثقافية للمجتمعات الإسلامية.
2. العمل على تطوير وتفعيل البدائل الإسلامية للأنظمة المالية والاقتصادية السائدة، مثل الصيرفة الإسلامية الخالية من الربا، وآليات التمويل التكافلي، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدل وإنصاف.
3. تعزيز الوعي بأهمية التنمية المستدامة من منظور إسلامي، وبيان كيف أن مبادئ الإسلام تدعو إلى الحفاظ على البيئة، تحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل الجاد والمتقن.
4. تشجيع الدراسات والبحوث المقارنة بين أهداف التنمية المستدامة والمفاهيم الاقتصادية الإسلامية، للاستفادة من الخبرات العالمية وتكييفها بما يتوافق مع القيم الإسلامية.
5. حث الدول والمؤسسات الإسلامية أن تكون طرفًا فاعلًا في الحوارات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، لتقديم الرؤية الإسلامية والمساهمة في صياغة أطر عالمية أكثر شمولًا وعدلًا.

قائمة المراجع

-القران الكريم

1. ابراهيم السيد. (2025). تمويل الاستثمار وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في الفقه الإسلامي والاقتصاد المعاصر. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 48(48)، 2081–2179.
2. البنك الإسلامي للتنمية. (2022). تقرير التنمية المستدامة.
3. الحر العاملي، محمد بن الحسن. (1414 هـ). وسائل الشيعة (ط. 2). مؤسسة آل البيت "عليه السلام" لإحياء التراث.
4. الحويزي، عبد علي بن جمعة. (د.ت). تفسير نور الثقلين (ع. عاشور، تحقيق). مؤسسة التاريخ العربي.
5. الريشهري، محمد. (1416 هـ). ميزان الحكمة (ط. 1). دار الحديث.

6. الزرقاني، محمد عبد العظيم. (1995). مناهل العرفان في علوم القرآن (ط. 3). دار الفكر العربي.
7. ساعاتي، عبد الحميد. (2007). التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي. دار الشروق.
8. السبحاني، جعفر. (2012). اصول الحديث وأحكامه في علم الدراية. دار جواد الأئمة.
9. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين. (1437 هـ). نهج البلاغة (ق. ب. العطار، تحقيق). العتبة العلوية المقدسة.
10. الصدر، محمد باقر. (1401 هـ). اقتصادنا. دار التعارف.
11. الطباطبائي، محمد حسين. (1970). الميزان في تفسير القرآن. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
12. الطبرسي، الفضل بن الحسن. (1995). مجمع البيان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
13. الطوسي، محمد بن الحسن. (1414 هـ). الأمالي. مؤسسة النشر الإسلامي.
14. الفيض الكاشاني، محمد بن مرتضى. (1419 هـ). الصافي في تفسير القرآن (ط. 1). دار الكتب الإسلامية.
15. القمي، علي بن إبراهيم. (1435). تفسير القمي (ط. 1). مؤسسة الإمام المهدي "عليه السلام".
16. القبانچي، حسن السيد علي. (1406 هـ). شرح رسالة الحقوق للإمام زين العابدين (ع) (ط. 2).
17. الكليني، محمد بن يعقوب. (1367 ش). الكافي (ع. أ. الغفاري، تحقيق). دار الكتب الإسلامية.
18. المجلسي، محمد باقر. (1983). بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. دار إحياء التراث العربي.
19. مكارم الشيرازي، ناصر. (2013). التفسير الأمثل في كتاب الله المنزل. دار الكتب الإسلامية.
20. النراقي، محمد مهدي. (د.ت). جامع السعادات (ط. 4، م. كلانتر، تحقيق). دار النعمان للطباعة والنشر.
21. ميشيل غريب، محمد. (1998). الحريات العامَّة في عصر الإسلام. مجلة المنهاج، 3(11).
22. حسين، آيات محمد. (2025). توظيف التنمية المستدامة في اللغة العربية: البحث العلمي والمنهاج الدراسي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 17(3). جامعة واسط – كلية الآداب. https://doi.org/10.31185/lark.4521 .

قائمة المراجع (باللغة الإنجليزية)

1. Chapra, M. U. (2000). The Future of Economics: An Islamic Perspective. The Islamic Foundation.
2. Hickel, J. (2017). The Divide: A Brief Guide to Global Inequality and its Solutions. William Heinemann.
3. Kamali, M. H. (2015). Poverty and Wealth in Islam. Ilmiah Publishers.
4. Siddiqi, M. N. (1996). Teaching Economics in Islamic Perspective. King Abdulaziz University, Centre for Research in Islamic Economics.
5. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.

ترجمة المصادر إلى اللغة الانكليزية

Bibliography

The Holy Quran -

1. Ibrahim Al-Sayyid (2025). Investment Financing and Its Impact on Achieving Sustainable Development in Islamic Jurisprudence and Contemporary Economics. Journal of Jurisprudential and Legal Research, 48(48), 2081–2179.
2. Islamic Development Bank (2022). Sustainable Development Report.
3. Al-Hurr Al-Amili, Muhammad ibn Al-Hasan (1414 AH). Wasa'il Al-Shia (2nd ed.). Aal Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage.

4. Al-Huwaizi, Abd Ali ibn Juma (n.d.). Tafsir Nur Al-Thaqalayn (A. Ashour, edited). Arab History Foundation.
5. Al-Rayshahri, Muhammad (1416 AH). Mizan Al-Hikmah (1st ed.). Dar Al-Hadith.
6. Al-Zarqani, Muhammad Abd Al-Azim (1995). Manahil Al-Irfan Fi Ulum Al-Quran (3rd ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi.
7. Saati, Abdul Hamid (2007). Sustainable Development in Islamic Thought. Dar Al-Shorouk.
8. Al-Subhani, Ja'far (2012). The Principles and Rulings of Hadith in the Science of Dirayah. Dar Jawad Al-A'immah.
9. Al-Sharif Al-Radi, Abu Al-Hassan Muhammad ibn Al-Hussein (1437 AH). Nahj Al-Balagha (edited by Al-Attar). The Holy Shrine of Imam Ali (AS.)
10. Al-Sadr, Muhammad Baqir (1401 AH). Our Economy. Dar Al-Ta'aruf.
11. Al-Tabataba'i, Muhammad Hussein (1970). Al-Mizan in the Interpretation of the Qur'an. The Islamic Publishing Foundation affiliated with the Association of Teachers in Qom.
12. Al-Tabarsi, Al-Fadl ibn Al-Hassan (1995). Majma' Al-Bayan in the Interpretation of the Qur'an. Al-A'lami Publications Foundation.
13. Al-Tusi, Muhammad ibn Al-Hassan (1414 AH). Al-Amali. The Islamic Publishing Foundation.
14. Al-Faydh Al-Kashani, Muhammad ibn Murtadha (1419 AH). Al-Safi in the Interpretation of the Qur'an (1st ed.). Dar Al-Kotob Al-Islamiyyah.
15. Al-Qummi, Ali ibn Ibrahim (1435 AH). Al-Qummi's Interpretation (1st (ed.). Imam Al-Mahdi Foundation (peace be upon him.
16. Al-Qabanchi, Hasan Al-Sayyid Ali (1406 AH). Explanation of the Treatise on Rights by Imam Zayn Al-Abidin (peace be upon him) (2nd ed.(.
17. Al-Kulayni, Muhammad ibn Ya'qub (1367 AH). Al-Kafi (A. A. Al-Ghafari, edited by). Dar Al-Kotob Al-Islamiyyah.
18. Al-Majlisi, Muhammad Baqir (1983). Bihar Al-Anwar Al-Jami'a li-Durar Akhbar Al-A'immah Al-Athar. Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
19. Makarem Shirazi, Nasser (2013). The Ideal Interpretation of the Revealed Book of God. Dar Al-Kotob Al-Islamiyyah.
20. Al-Naraqi, Muhammad Mahdi (n.d.). Jami' al-Sa'adat (4th ed., M. Kalanter, edited). Dar al-Nu'man for Printing and Publishing.
21. Michel Gharib, Muhammad. (1998). Public Freedoms in the Era of Islam. Al-Minhaj Magazine, 3(11)
22. Hussein, Ayat Muhammad. (2025). Employing Sustainable Development in the Arabic Language: Scientific Research and Curriculum. Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences, 17(3). University of Wasit - College of Arts. https://doi.org/10.31185/lark.4521